فانما احكم به على اهل مرتبه لم يحكم به على من هو ارفع منها والا لدخلت المراتب
ووضاع التقسيم المرتبه الثالثه انك لا تصف باهل مرتبه بصفة من قولهم
ولا تصفهم بصفه من دونهم وذلك لان لاهل كل مرتبة احكاما واوصافا
تختص بها ولا تقول في الكذاب متروك الحديث اي فيمن وصفوه
بان لك انه متهم بالكذب لان الاولى تفيد انه معروف به والثانيه
تفيد نفي ذلك وانما هي عندهم مجرد تهمه ولا تقول في الكذاب متروك
الحديث الا ان تشك في انه كذاب وتحقق انه متروك لانه من اهل
المرتبه الثالثه على غير قول ابن ابي حاتم وكذاب من الاولى فان قلت
اليس الكذاب متروك الحديث عبارة عمن لم يعرف بانه كذاب
فقد فرق العرف بينهما وان تصادقا في الحكم وهو ترك حديث كل منهما كما ان
الكذاب ضعيف غير قوي ولا يقال فيه ذلك اي انه متهم بالكذب
لانه يقبل انه عدل صدوق ولكنه يهم في حديثه كما يفيده اطلاق متهم عليه
فان احببت ان تقول كذاب متروك الحديث فلا باس لان الابهام قد
ارتفع بالجمع بين الوصفين فان قلت اي فرق بين متروك الحديث ومردود
الحديث حتى توصف اهل المرتبه الثانيه بالمتروك واهل الثالثه بالمردود
قلت لا فرق بينهما في اللغه ولكن اهل العرف من المحدثين جعلوا بينهما فرقا
فالفرق عرفي لا لغوي فالمتروك يطلق على من ترك لجرح في دينه أو تهمه
بالكذب والمردود يطلق على من لم يتعمد ذلك ولا يتهم به ولكن كثر خطاؤه
حتى لم يقبل ولا تكتب حديثه ولا يعتبر به كما مر في حقتفته فمرتبه المردود
الى

ادنى من مرتبه المتروك الفائده الرابعة ان اهل المرتبه الرابعه والخامسه
من المجروحين ممن قيل فيه ضعيف او منكر الحديث او واه او فيه مقال
او ضعف هم اهل المرتبه الرابعة من المعدلين وهو من قيل فيه محله
الصدق او روى واعنه او نحو لما تقدم في كل واحد منهم انه يكتب حديثه
للاعتبار كما تقدم عن ابن ابي حاتم انه قال كل من اهل المرتبه الرابعة والخامسة
فانه يكتب حديثه للاعتبار ولكنهم يتصدون رفعهم عن لا يعتبر به
ولا يكتب حديثه يوردون الادنى من الفاظ التعديل نحو محله الصدق
وحين يريدون حطهم عمن يحتج به في الصحيح يوردون الاعلا من عبارات
التجريح فيقولون ضعيف ومنكر الحديث فهم اهل صدق وديانه ولكنهم
ضعفا بالنظر الى من فوقهم في الاتقان من الحفاظ وهم لاجل صدقهم
وتوسطهم خطاؤهم بين الكثره المردوده والندره التي لا حكم لها
صالحون لا باس بهم اذا وجد لهم متابع او شاهد بالنظر الى من دونهم
من الكذابين والمتروكين وبالنسبة الى من كثر خطاؤه فرد حديثه
هذا على قواعد المحدثين وقد تقدم هذا المعنى في بحث الحسن وتقدم
ما فيه فتذكر واما على قواعد كثير من الفقها واهل الاصول فيحتج بقبولهم
من غير اعتبار متابع ولا شاهد لما تقدم من قبولهم من كثر صوابه
على خطاوه الفائده الخامسة لم يذكر زين الدين المجوز في مراتب التجريح
وان كان قد ذكره فيمن يرد حديثه ولا بد من ذكره فيها اي في مراتب التجريح
اذ قد يرد حديثه وحينئذ لا بد من ذكره فاما ان يجعل مرتبه منفرده او يلحق

Document © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)